

## الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن الكريم عند المحقق الحلي (ت ٦٧٦هـ)

(قراءة القرآن الكريم للمحدث بالحدث الأكبر ومسئله لكتابة القرآن الكريم)

أ.م.د. حميد جاسم الغرابي  
م.م. زين العابدين عودة طلومة  
م.م. صلاح عودة طلومة

جامعة كربلاء

### الملخص

إن الحكم الخاص هو المرتبط بالقرآن الكريم من حيث الأحكام الفقهية التي تحفظ له المنزلة الرفيعة من مقدمات التعبد في تلاوته وفي المعاملات من بيع وإجازة ورهن؛ كون هذه الأحكام التي تتطرق إلى أعظم المباحث القدسية التي تتحدث عن الجانب الفقهي، وأكثرها أهمية وهو ما يتعلق بذات القرآن الكريم من أحكام، فهو يتميز بأحكام فقهية تختص بذاته المقدسة، وبذلك تخرج آيات الأحكام عن دائرة هذا البحث الذي يبحث هنا الأحكام التي ذكرها الفقهاء عن ذات القرآن الكريم وبيان الأحكام الخاصة بالمصحف الشريف.

الكلمات المفتاحية :

المحقق الحلي ، القرآن الكريم ، سور العزائم ، الحدث الأكبر.



## Jurisprudential Rules which are related to the the Noble Qur'an from the Al\_Muhaqqiq Al-Hilli (died 676AH) (reading the Holy Qur'an of person with larger event and touching it to write the Holy Qur'an)

Dr. Hamid Jassim Al-Garabbi

M.M. Zine El Abidine, Awda Tolouma

M.M. Salah Awda Talouma

University of Karbala

### Abstract

*The special judgment is related to the Holy Qur'an in terms of jurisprudential rulings that preserve the high rank of the precedents of worship in its recitation and in transactions of sale, authorization, and mortgaging; The fact that these rulings deal with the greatest of the divine investigations that speak of the juristic aspect, and the most important of which is related to the same Qur'an from rulings, as it is characterized by jurisprudential rulings that are related to its own sacred, and thus the verses of rulings come out of the circle of this research which searches here the provisions mentioned by the jurists from The same Qur'an and the rulings of the Noble Qur'an.*

*Key words: Al Muhaqqiq Al-Hilli The Noble Qur'an, Suar al eazayim, The Greatest Event*



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الخلق أجمعين محمد الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، حُجج الله وسفن النجاة إلى يوم الدين. وبعد:

عند التأمل في الروايات الشريفة فضلاً عن فتاوى الفقهاء نجد أن هناك أحكاماً خاصة بكيفية التعامل مع القرآن الكريم، من حيث المسّ والقراءة والبيع والشراء والكتابة، وبيان الجانب الفقهي فيما يتعلق بذات القرآن الكريم، ولا أريد الكتابة في موضوع يتعلق بالقرآن الكريم والزيادة على ما قرره الفقهاء والباحثون في تلك المجالات، إلا أن البحث يحاول أن يصل إلى موضوع لا يقل رتبةً وأهمية؛ وهو بيان تلك الأحكام والحقوق التي تُبيّن كيفية التعامل مع هذا الكتاب المقدّس.

وقد قسّمنا هذا البحث على ثلاثة مباحث؛ فكان الأول: قراءة القرآن الكريم للمُحدّث بالحدث الأكبر، وأما الثاني: قراءة غير العزائم من القرآن الكريم للمحدّث بين القلة والكثرة، وكان الأخير: مسّ المحدّث بالحدث الأصغر والأكبر كتابة القرآن الكريم.



## المبحث الأول

### قراءة القرآن الكريم للمُحدث بالحدث الأكبر

قبل بيان هذا الحكم لا بُدَّ من معرفة الحدث الأصغر والأكبر في اللغة والأصطلاح

#### المطلب الأول: الحدث في اللغة والاصطلاح

المقصد الأول - الحدث لغة: قال أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ): "الحاء والبدال والثاء أصل واحد وهو كون الشيء لم يكن، يقال حدث أمر بعد أن لم يكن"<sup>(١)</sup>.

المقصد الثاني - الحدث اصطلاحاً: (هي القذارة المعنوية التي توجد في الإنسان فقط بأحد أسبابها، وهو قسمان أصغر، وأكبر...) <sup>(٢)</sup>.

#### المطلب الثاني: أقسام الحدث

قسم فقهاء الإمامية الحدث على نوعين هما:  
المقصد الأول - الحدث الأكبر: وهو كل ما أوجب الغسل كالجنابة، والحيض، والاستحاضة، والنفساء، ونحوها ويسمى بالحدث الأكبر <sup>(٣)</sup>.  
المقصد الثاني - الحدث الأصغر: وهو كل أمر يوجب الوضوء، كالبول والغائط، والريح، والنوم <sup>(٤)</sup>، عند التكليف بما هو شرط فيه.

#### المطلب الثالث: حكم قراءة القرآن الكريم للمُحدث بالحدث الأكبر

ويمكن بيان هذا المطلب على مقاصد هي:  
المقصد الأول - حُكم قراءة العزائم من القرآن الكريم للجنب: قال المحقق الحلي تت، في المعتبر: (يحرم على الجنب قراءة سور العزائم الأربع وهي: اقرأ باسم ربك الذي خلق، والنجم، وتنزيل السجدة، وحم السجدة) <sup>(٥)</sup>.



وفي الرسائل التسع: (والجنابة بالإمناء و.....، وعنده يحرم قراءة العزائم) (٦).

وفي المختصر: (فيحرم عليه قراءة العزائم) (٧).

المقصد الثاني - حُكْم قراءة العزائم من القرآن الكريم للحائض: قال المحقق الحلي رحمته الله، في المعتبر: ويحرم على الحائض: (قراءة العزائم هذا مذهب علمائنا كافة، لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله، قال: لا يقرأ القرآن جنب ولا حائض) (٨) (٩).

وفي الشرائع: (لا يجوز لها قراءة شيء من العزائم) (١٠).

وفي المختصر: يحرم على الحائض قراءة العزائم (١١).

وفي الرسائل التسع: (هل يحرم على الجنب والحائض قراءة السور الأربع التي فيها العزائم أو يحرم عليهما قراءة موضع السجود، فإن كلام المرتضى رحمته الله (ت ٤٣٦هـ)، يفوح منه أن المحرم عليهما قراءة موضع السجودات (١٢)، وكلام غيره على الإطلاق) (١٣).

قال رحمته الله، في الموضوع نفسه من الرسائل التسع: (الجواب: أما فتوى الأصحاب فصريحة بتحريم قراءة السور بأجمعها) (١٤).

المقصد الثالث - حُكْم قراءة العزائم من القرآن الكريم للنفساء:

قال المحقق الحلي رحمته الله، في المعتبر: (والنفساء كالحائض فيما يحرم عليها ويكرهه، كذا ذكره في المبسوط، وبمعناه قال في النهاية والجمل، وهو مذهب أهل العلم، لا أعلم فيه خلافاً) (١٥).

وفي الشرائع: (ويحرم على النفساء ما يحرم على الحائض، وكذا ما يكرهه) (١٦).

وفي المختصر: (والنفساء كالحائض فيما يحرم عليها ويكرهه) (١٧).





وظاهر كلامه ﷺ أنه لا يحرم على الجنب والحائض والنفساء قراءة القرآن الكريم إلا سور العزائم.

أي قبل الغسل يحرم عليهما قراءة سور العزائم، وهذا موافق لما ذكره في المختصر<sup>(١٨)</sup>.

### المطلب الرابع: التحقيق في آيات القرآن الكريم والروايات

#### المقصد الأول - التحقيق في آيات القرآن الكريم

أولاً- التحقيق في اسم العزائم: قال المحقق الحلّي ﷺ، في المعتبر: (ويعني بالعزائم: السور الأربع التي تتضمن السجود الواجب، وإنما سميت ذلك؛ لوجوب السجود والعزيمة الواجبة، والعزم الواجب)<sup>(١٩)</sup>.

قال الشهيد الثاني (ت ٩٦٥هـ)، ﷺ: إنّ العزائم هي التي فيها سجدة واجبة وهي: سورة السجدة وفصلت والنجم والعلق، وسميت بالعزائم نفس السجدة الواجبة، فإطلاقها على السور من باب حذف المضاف أي: سور العزائم، وتسميتها عزائم بمعنى إيجاب الله تعالى لها على العباد كما هو أحد معنيي العزيمة، وفي تسميتها عزائم؛ احترازاً عن باقي السجدة المستحبة<sup>(٢٠)</sup>.

ثانياً - التحقيق في سورة لقمان: لقد أفاد المحقق الحلّي ﷺ، في الرسائل: سور العزائم وهي سورة لقمان، وحَم السجدة، والنجم، وقرأ باسم ربك<sup>(٢١)</sup>.

إلا أنه في (المعتبر) لم يذكر سورة لقمان<sup>(٢٢)</sup>، على الرغم مع أنها ليس فيها سجود واجب وإنما في السورة التي تليها، وهذا موافق لما أفاده العلامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ)، في قوله: "يحرم عليه قراءة العزائم الأربع، وهي سورة سجدة ألم، التي تلي لقمان وحَم السجدة، والنجم، وقرأ باسم ربك، وهو مذهبُ علمائنا أجمع"<sup>(٢٣)</sup>.



قال المحقق البحراني (ت ١٨٦هـ) رحمته الله: (قراءة إحدى العزائم الأربع وهي سجدة، ألم السجدة، وحم السجدة، والنجم، واقرأ، ومن العجب سهو جملة من المتقدمين: منهم - الصدوق (ت ٣٨١هـ) رحمته الله، في المقنع والفقيه، وجرى عليه جملة من تأخر عنه؛ من عدّ سجدة، لقمان، عوض، ألم السجدة، مع أن سورة لقمان ليس فيها سجدة، وإنما السجدة في السورة التي تليها وهي الم) <sup>(٢٤)</sup>.

إلا أن صاحب مجمع البيان (ت ٥٤٨هـ) رحمته الله، ذكر علّة تسميتها بسجدة لقمان قائلاً: (سورة السجدة، مكية وآياتها ثلاثون، وسميت أيضاً سجدة لقمان، لئلا تلتبس بحم السجدة، وهي مكية ما خلا ثلاث آيات فإنها نزلت بالمدينة: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ﴾ <sup>(٢٥)</sup> ...، إلى تمام الآيات) <sup>(٢٦)</sup>.

المقصد الثاني - حكم قراءة سور العزائم وأبعضها للمحدث بالحدث الأكبر: فهل تحرم على الجنب والحائض والنفساء قراءة آيات السجدة فقط، أم كل السورة أو بعضها وحتى البسملة؟

قال المحقق الحلبي رحمته الله، في الشرائع، يحرم على الجنب: (قراءة كل واحدة من العزائم، وقراءة بعضها حتى البسملة، إذا نوى بها إحداها) <sup>(٢٧)</sup>.

المقصد الثالث - تحقيق المحقق الحلبي رحمته الله، وفقهاء الإمامية في روايات قراءة المحدث بالحدث الأكبر لسور العزائم: قال المحقق الحلبي رحمته الله، في المعتبر: (يجوز للجنب والحائض أن تقرأ ما شاء من القرآن إلا سور العزائم الأربع، وهي: اقرأ باسم ربك الذي خلق، والنجم، وتنزيل السجدة، وحم السجدة، روى ذلك البزنطي <sup>(٢٨)</sup>، في جامعهم، عن المثني، عن الحسن الصقيل، عن أبي عبد الله عليه السلام، يجوز للجنب والحائض أن يقرأ ما شاء من القرآن إلا سور العزائم الأربع وهي: اقرأ باسم ربك، والنجم، وتنزيل السجدة، وحم السجدة <sup>(٢٩)</sup>، وهو مذهب فقهاءنا أجمع، ... لنا قوله تعالى: ﴿فَأَقْرءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ <sup>(٣٠)</sup>،





ولأن الأصل الإباحة، ومن طريق الأصحاب ما رواه عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (سألته أتقرأ النفساء والجنب والحائض شيئاً من القرآن؟ فقال: يقرؤون ما شاؤوا) <sup>(٣١)</sup>، ... فمستنده ما نقل عن أهل البيت عليهم السلام، وقبله الأصحاب <sup>(٣٢)</sup>، من ذلك ما رواه محمد بن مسلم قال: قال أبو جعفر عليه السلام: (الجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب ويقرؤون من القرآن ما شاؤوا إلا السجدة، ويدخلان المسجد مجتازين، ولا يقعدان فيه، ولا يقربان المسجدين الحرمين) <sup>(٣٣)(٣٤)</sup>.

قال الشيخ محمد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ) رحمته الله: (لا خلاف بين الأصحاب ظاهراً في عدم جواز قراءة الجنب والحائض سور العزائم ولا أبعاضها، وظاهر الأخبار آية السجدة، ومع عدم الظهور فهي محتملة لها احتمالاً ظاهراً يمنع الاستدلال، لكن الإجماع إن ثبت يحملها على الأول، والله يعلم) <sup>(٣٥)</sup>.

قال السيد الخونساري (ت ٤٠٥هـ) رحمته الله: (... وعبر كثير من الأصحاب بلفظ العزائم، بحيث احتمل أن يكون مرادهم خصوص أي السجدة، والأخبار الدالة على الحكم منها ما حُكي عن المحقق الحلبي رحمته الله <sup>(٣٦)</sup>، من رواية البنزطي المنقولة بالمعنى، حيث قال: ويجوز للجنب والحائض أن يقرأ ما شاء من القرآن إلا سور العزائم الأربع، وهي: (اقرأ باسم ربك، والنجم، وتنزيل السجدة، وحم السجدة) <sup>(٣٧)</sup>، وروى ذلك البنزطي، ويمكن أن يكون ما قاله أولاً مطابقاً لعين المروري في العبارة، ومنها موثقة <sup>(٣٨)</sup> زارة عن أبي جعفر عليه السلام، في حديث قال: (قلت له: الحائض والجنب هل يقرءان من القرآن شيئاً؟ قال: نعم، ما شاء إلا السجدة ويذكران الله على كل حال) <sup>(٣٩)</sup>، وفي دلالتها باحتمال أن يكون المراد خصوص أي السجدة، ورفعت المناقشة باستثناء سور العزائم بأساميها فيما رواه المحقق الحلبي رحمته الله، عن جامع البنزطي، فبصراحته يدفع <sup>(٤٠)</sup> الاحتمال،



ويمكن أن يقال: أولاً من المُحتمل أن تكون رواية البنزطي مطابقاً للموثقة، وكان حمل المحقق الحلي رحمته الله، على ما ذكره بواسطة القرائن الدالة عنده، وأما الموثقة فحمل لفظ السجدة على السور ربما يستبعد؛ حيث قال زرارة في سؤاله: هل يقرءان من القرآن شيئاً، والشيء يطلق على كل بعض من القرآن لا كل سورة، فأجاب رحمته الله: (رغم ما شاء إلا السجدة) فحملها على الآية أولى فتأمل، خصوصاً مع عدم تعارف إطلاق لفظ السجدة، على غير سورة السجدة، فمع تمامية الإجماع لا كلام وإلا فهو مشكل، ثم إنه قد يدعى أن المتبادر من النهي عن قراءة السورة كقراءة القرآن إنما هو قراءة أبعاضها كلاً أو بعضاً، وفيه نظر؛ لأن الظاهر هو المجموع، ولذا لو أمر بقراءة سورة لا يجتزئ بقراءة بعضها، ولفظ القرآن لعله مشترك بين الكل والبعض فلا مجال للمقايسة) <sup>(٤١)</sup>.

### المطلب الخامس: حكم قراءة غير العزائم من القرآن الكريم للمحدث بالحدث الأكبر

قال المحقق الحلي رحمته الله، في المعتبر: (يجوز للجنب والحائض أن تقرأ ما شاء من القرآن، إلا سور العزائم الأربع...) <sup>(٤٢)</sup>.

وحقق آقا رضا الهمداني (ت ١٣٢٢هـ) رحمته الله قول مشهور <sup>(٤٣)</sup> فقهاء الإمامية، قائلاً: (والأقوى <sup>(٤٤)</sup>)، ما عليه المشهور، أعني: جواز القراءة مُطلقاً - بل عن المرتضى رحمته الله <sup>(٤٥)</sup>)، والشيخ (ت ٤٦٠هـ) رحمته الله <sup>(٤٦)</sup>)، والمصنف في المعتبر <sup>(٤٧)</sup>)، دعوى الإجماع عليه؛ للأخبار المعتبرة المستفيضة: ففي موثقة ابن بكير، قال: سألت الصادق عليه السلام عن الجنب، يأكل ويشرب ويقرأ القرآن؟ قال: نعم، يأكل ويشرب، ويذكر الله عز وجل ما شاء إلا السجدة <sup>(٤٨)</sup>)، وصحيحة زرارة، عن الباقر عليه السلام، قال: قلت له: الحائض والجنب هل يقرءان من القرآن؟ قال: نعم ما شاء إلا السجدة، ويذكران الله على كل حال <sup>(٤٩)</sup>)، وصحيحة محمد بن



مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام: (الجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب ويقراءن من القرآن ما شاءا إلا السجدة) <sup>(٥٠)</sup>، وعن الشيخ تذت، في الصحيح، عن فضيل بن يسار، عن الباقر عليه السلام قال: (لا بأس أن تتلو الحائض والجنب القرآن) <sup>(٥١)</sup>، وصحيفة الحلبي، عن الصادق عليه السلام، عن قراءة القرآن للحائض والجنب والرجل يتغوط، فقال عليه السلام: يقرؤون ما شاءوا <sup>(٥٢)</sup>، وحسنة إبراهيم، عن زيد الشحام، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: تقرأ الحائض القرآن والنفساء والجنب أيضا <sup>(٥٣)</sup>، وأمّا ما رواه الصدوق تذت، عن أبي سعيد الخدري في وصية النبي صلى الله عليه وآله لعلّي عليه السلام أنّه قال: (يا علي من كان جنباً في الفراش مع امرأته فلا يقرأ القرآن فإنّي أخشى أن تنزل عليهما نار من السماء فتحرقهما) <sup>(٥٤)</sup>، فهي - مع ضعف سندها وإعراض الأصحاب عنها وكون راويها من العامة مع موافقتها لمذهبهم على ما قيل <sup>(٥٥)</sup>؛ لا تصلح للاستناد إليها، فضلاً عن تخصيص الأخبار الكثيرة المعتبرة بها، أو جعلها معارضا لها، نعم، لا بأس بالعمل بها في خصوص موردها، وحملها على الكراهة مسامحة في أدلتها، بل لا بأس بالقول بالكراهة مطلقاً من باب التسامح <sup>(٥٦)</sup>؛ لرواية السكوني عن الصادق عليه السلام، عن آبائه عن علي عليه السلام، قال: (سبعة لا يقرؤون القرآن: الراكع والساجد وفي الكنيف وفي الحمام والجنب والنفساء والحائض) <sup>(٥٧)(٥٨)</sup>.

والظاهر من كلام المحقق الحلبي تذت، خمسة موارد هي:

أولاً- تحريم قراءة العزائم الأربعة، وهذا ممّا لا خلاف فيه بين فقهاءنا من المتقدمين.

ثانياً- يحرم قراءة كل آية من سور العزائم الأربعة، حتى البسملة لو نواها منها، بل لفظة (بسم).



قال السيد محمد العاملي (ت ١٠٠٩هـ) تَدْرُسُ ، في المدراك: (... إلا أن أصحاب قاطعون بتحريم السور كلّها، ونقلوا عليه الإجماع، لعله الحجة، وعلى هذا فيحرم قراءة أجزاءها المختصة بها مطلقاً والمشاركة بينهما وبين غيرها مع النية)<sup>(٥٩)</sup>.

ثالثاً- الظاهر من كلام المحقق الحلي تَدْرُسُ ، في المعتبر يجوز للجنب والحائض قراءة غير العزائم .

رابعاً- أما فقهاؤنا من المتأخرين وممن تأخر عنهم وحتى فقهاؤنا المعاصرين فهم ألحقوا الحرمة بآية السجدة فقط .



## المبحث الثاني

### قراءة غير العزائم من القرآن الكريم للمُحدث بين القلة والكثرة

هل يجوز للمُحدث بالحدث الأكبر قراءة ما زاد على سبع آيات من غير

العزائم ؟

#### المطلب الأول: قراءة الجنب والحائض والنفساء فيما زاد على سبع آيات

المقصد الأول - حُكم قراءة الجنب فيما زاد على سبع آيات: قال المحقق الحلي تتدُّ ، في الشرائع: يُكره للجنب: (قراءة ما زاد على سبع آيات من غير العزائم، وأشد من ذلك قراءة سبعين، وما زاد أغلظ كراهية) <sup>(٦٠)</sup>.

وفي المختصر: (ويُكره قراءة ما زاد على سبع آيات) <sup>(٦١)</sup>.

المقصد الثاني - حُكم قراءة الحائض فيما زاد على سبع آيات: قال المحقق الحلي تتدُّ ، في الشرائع: (لا يجوز لها قراءة شيء من العزائم، ويكره لها ما عدا ذلك) <sup>(٦٢)</sup>.

وفي الرسائل: ويُكره للحائض قراءة عدا العزائم <sup>(٦٣)</sup>.

#### المقصد الثالث - حُكم قراءة النفساء فيما زاد على سبع آيات:

قال المحقق الحلي تتدُّ ، في الشرائع: (ويُحرم على النفساء ما يحرم على الحائض، وكذا ما يكره) <sup>(٦٤)</sup>.

وفي الرسائل: النفاس كالحيض في المحرمات والمكروهات <sup>(٦٥)</sup>.

وفي المختصر: (والنفساء كالحائض فيما يُحرم عليها ويكره) <sup>(٦٦)</sup>.

والمعروف بين الفقهاء أن الكراهة بمعنى قلة الثواب، لا عدم الثواب إطلاقاً.



## المطلب الثاني: التحقيق في آيات القرآن الكريم والروايات (قراءة غير العزائم من القرآن الكريم للمحدث بالمحدث الأكبر بين القلة والكثرة)

قال المحقق الحلي رحمته الله، في المعتبر: (يُكره له قراءة ما زاد على سبع آيات، قاله الشيخ رحمته الله، في النهاية<sup>(٦٧)</sup>، وقال في المبسوط: الأحوط أن لا يزيد على سبع أو سبعين<sup>(٦٨)</sup>، لنا: ما روى سماعة قال: سألته عن الجنب يقرأ القرآن، قال ما بينه وبين سبع آيات<sup>(٦٩)</sup>، وفي رواية زرعة، عن سماعة سبعين آية<sup>(٧٠)</sup> وزرعة<sup>(٧١)</sup> وسماعة<sup>(٧٢)</sup> واقفيان، مع إرسال الرواية، وروايتها هذه منافية لعموم الروايات المشهورة الدالة على إطلاق الإذن عدا السجدة، وإنما اخترنا ما ذهب إليه الشيخ رحمته الله؛ تَقْصِيًّا مِنْ ارْتِكَابِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ)<sup>(٧٣)</sup>.

وفي المعتبر يكره للحائض: (قراءة ما عدا العزائم... أما كراهية ما عدا العزائم فهو مذهب علمائنا لا يختلفون فيه: ... لنا قوله تعالى: ﴿فَأَقْرءُوا مَا تَسَرَّرَ مِنْ الْقُرْءَانِ﴾<sup>(٧٤)</sup>، والأمر مطلق فلا تقيد بالطهارة، وما روى زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت: الحائض والجنب يقرأن شيئا؟ قال: نعم ما شاء إلا السجدة، ويذكران الله تعالى على كل حال)<sup>(٧٥)</sup><sup>(٧٦)</sup>.

والجنب والنفساء داخلان في المقام والمناطق؛ لأنهما محدثان بالحديث الأكبر. قال الشيخ العاملي المعروف بالشهيد الثاني رحمته الله، في مسالكه: وقوله: "و

قراءة ما زاد على سبع آيات، لا يشترط التوالي بل المكروه وقوع ما زاد من السبع في جميع أوقات جنابته، ويصدق العدد بوحدة مُكررة كذلك"<sup>(٧٧)</sup>.

قال السيد محمد العاملي رحمته الله، في مداركه: (قوله: وقراءة ما زاد على سبع آيات من غير العزائم، وأشد من ذلك قراءة سبعين وما زاد أغلظ كراهية)<sup>(٧٨)</sup>، اختلف الأصحاب في جواز قراءة القرآن للجنب عدا العزائم؛ فذهب الأكثر



إلى الجواز، ونقل عليه المرتضى رحمته في الانتصار <sup>(٧٩)</sup> والشيخ رحمته في الخلاف <sup>(٨٠)</sup>، وفي المعتبر <sup>(٨١)</sup>؛ الإجماع، وحكى الشهيد الأول رحمته، في الذكرى عن سلار رحمته في الأبواب تحريم القراءة مُطلقاً <sup>(٨٢)</sup>، وعن ابن البراج رحمته تحريم قراءة ما زاد على سبع آيات <sup>(٨٣)</sup>، ونسبه العلامة الحلي رحمته في المختلف <sup>(٨٤)</sup> إلى الشيخ رحمته، في كتابي الحديث، وكلامه في الكتابين <sup>(٨٥)</sup> غير صريح في ذلك خصوصاً في الاستبصار <sup>(٨٦)</sup>، فإنه جمع بين الأخبار أولاً بتخصيص الأخبار الدالة على إباحة قراءة ما شاء بروايتي سماعة <sup>(٨٧)</sup>، الدالة إحداهما على السبع والأخرى على السبعين، ثم جَمَعَ بينهما بحمل الاختصار على العدد على النذب، والباقي على الجواز، فعلم أنه غير جازم بالتحريم، بل ولا الكراهة أيضاً، والمعتمد: الجواز مُطلقاً لنا: أصالة الإباحة وعموم قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَسَرَّ مِنْهُ﴾ <sup>(٨٨)</sup>، وما رواه الشيخ رحمته في الصحيح، عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: (لا بأس أن تتلو الحائض والجنب القرآن) <sup>(٨٩)</sup>، وفي الصحيح، عن عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته أتقرأ النفساء والحائض والجنب والرجل يتغوط القرآن؟ فقال: يقرؤون ما شاؤوا <sup>(٩٠)</sup>، وفي الموثق عن ابن بكير: قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن الجنب يأكل ويشرب ويقرأ القرآن، قال: نعم يأكل ويشرب ويقرأ ويذكر الله عز وجل ما شاء <sup>(٩١)</sup>، وأما ما ذكره المصنف رحمته، من كراهة قراءة ما زاد على السبع، وتأكد الكراهة فيما زاد على السبعين، فلم أقف فيه على دليل يعتد به، وعزاه في المعتبر <sup>(٩٢)</sup>، إلى الشيخ رحمته في المبسوط.

وقال الفاضل الهندي (ت ١٣٧ هـ) رحمته، في لثامه: (وقراءة ما زاد على سبع آيات، من غير سور العزائم وفاقاً للمحقق رحمته <sup>(٩٣)</sup>)، لمضمر <sup>(٩٤)</sup> عثمان ابن



عيسى، عن سماعة، سأله عن الجنب هل يقرأ القرآن؟ قال: ما بينه وبين سبع آيات<sup>(٩٥)</sup>، وهل مثلها الآية إذا كررت سبعا؟ احتمال، وأما الجواز فلأصل والأخبار<sup>(٩٦)</sup>، وهي كثيرة، والإجماع على ما في الانتصار<sup>(٩٧)</sup>، والغنية<sup>(٩٨)</sup>، وأحكام الراوندي<sup>(٩٩)</sup>، وحرّمه القاضي<sup>(١٠٠)</sup>، وهو ظاهر المقنعة<sup>(١٠١)</sup>، والنهية<sup>(١٠٢)</sup>، واحتمل في الاستبصار<sup>(١٠٣)</sup>، ويحتمله التهذيب<sup>(١٠٤)</sup>، وحكي في الخلاف عن بعض الأصحاب<sup>(١٠٥)</sup>، وفي المبسوط: (الاحتياط أن لا يزيد على سبع أو سبعين)<sup>(١٠٦)(١٠٧)</sup>.

وفي الموضوع نفسه من لثامه: (وتشتد الكراهية فيما زاد على سبعين كما في الشرائع<sup>(١٠٨)</sup>، جمعاً بين ما سمعته، ومضمر زرعة عن سماعة قال: (ما بينه وبين سبعين آية<sup>(١٠٩)</sup>، واقتصر عليه ابن حمزة<sup>(١١٠)</sup>، وفي التحرير<sup>(١١١)</sup>، والمنتهى عن بعض الأصحاب تحريمه<sup>(١١٢)</sup>، وفي نهاية الأحكام حكايته عن القاضي<sup>(١١٣)</sup>، وأطلق الصدوق (ت٣٨١هـ)،<sup>(١١٤)</sup> وسالار (ت٤٤٨هـ) في المراسم<sup>(١١٥)</sup>، وابن سعيد (ت٦٨٩هـ)<sup>(١١٦)</sup>، كراهية القراءة لما عدا العزائم<sup>(١١٧)</sup>؛ لإطلاق النهي في نحو قول أمير المؤمنين<sup>(عليه السلام)</sup>، في خبر السكوني المروي في الخصال: (سبعة لا يقرؤون القرآن: الراكع، والساجد، وفي الكنيف، وفي الحمام، والجنب، والنفساء والحائض)<sup>(١١٧)</sup>، وظاهر جمل الشيخ<sup>(عليه السلام)</sup>، انتفاء الكراهة مطلقاً؛ لحصره المكروهات في غيرها<sup>(١١٨)</sup>، وعن سالار<sup>(عليه السلام)</sup>، قول بالحرمة مطلقاً<sup>(١١٩)</sup>، ولعلّه لنحو خبر أبي سعيد الخدري عنه<sup>(عليه السلام)</sup>: (يا علي، من كان جنباً في الفراش مع امرأته فلا يقرأ القرآن، فإنني أخشى أن ينزل عليهما نار من السماء فتحرقهما)<sup>(١٢٠)</sup>، وهو مع التسليم مخصوص، ويقبل التخصيص بغيره من الأخبار، قال الصدوق<sup>(عليه السلام)</sup>، يعني به



قراءة العزائم دون غيرها<sup>(١٢١)</sup>، وفي نهاية الأحكام: (لو قرأ السبع أو السبعين ثم قال: سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين على قصد إقامة سنة الركوب لم يكن مكروهاً ، لأنه إذا لم يقصد القرآن لم يكن فيه إخلال بالتعظيم ، قال: (وكذا لو جرى على لسانه آيات من العزائم لا يقصد القرآن لم يكن مُحَرَّمًا<sup>(١٢٢)</sup> ، وعندي في ذلك نظر)<sup>(١٢٣)</sup>.

قال الشيخ محمد حسن النجفي (ت ١٢٦٦هـ)، رحمته الله في جواهره، تعليقاً على ما أفاده المحقق الحلبي رحمته الله، في شرائعه: (ثم إن الظاهر أن مراد المصنف رحمته الله، بقوله: وأشد من ذلك قراءة سبعين<sup>(١٢٤)</sup>، كغيره ممن عرفت حصول الشدة ببلوغ السبعين، فلو قرأ سبعين إلا آية بقي على المرتبة الأولى ، وتفرد المصنف رحمته الله، بثبوت مرتبة ثلاثة للكراهة ، فقال: وما زاد أغلظ كراهية<sup>(١٢٥)</sup>، ولم أعر على ذلك لغيره، كما أن مدركه لا يخلو من نظر وتأمل)<sup>(١٢٦)</sup>.



### المبحث الثالث

#### مس المحدث بالحدث الأصغر والأكبر كتابة القرآن الكريم

يمكن لنا تقسيم هذا المبحث على النحو الآتي:

#### المطلب الأول: كيفية المس

لقد تناول فقهاء الإمامية في معرض بحثهم عن الفرق بين المس واللمس، وأشاروا إلى مصاديقه، فهل يختص اللمس بالجسد أم الثياب أم الاثنين معاً أم يختص بباطن الكف أم هو اسم للملاقاة؟

قال المحقق الحلي رحمته الله في المعتبر: (المس هل يختص بباطن الكف أم هو اسم للملاقاة؟ الأشبه الثاني مصيراً إلى اللغة) (١٢٧).

قال العلامة الحلي رحمته الله في المنتهى: (المس قيل: يختص بالملاقاة بباطن الكف، وقيل: بل هو اسم للملاقاة مطلقاً؛ وهو الأقرب من حيث اللغة) (١٢٨). وفي التذكرة: (هل يختص اللمس باطن الكف أو يعم أجزاء البدن؟ إشكال) (١٢٩).

#### المطلب الثاني: تحقيق فقهاء الإمامية (كيفية مس القرآن الكريم)

قال ابن فهد الحلي رحمته الله، في المذهب: (هل يختص المس بباطن الكف، أم هو اسم للملاقاة؟ الأول هو المعروف، وبالثاني قال المصنف رحمته الله، مصيراً إلى اللغة، ويتفرع على ذلك ما لو مس المصحف بظاهر الكف أو الزند أو الوجه واللسان؛ فإنه يآثم على الثاني، دون الأول، أما لو اغتسل الجنب وفي فيه درهم عليه اسم الله، فإنه يصح غسله، أما على الأول فظاهر، وأما على الثاني فلرجوع النهي إلى غير الغسل، ولعدم المنافاة بين الغسل والإلقاء، بل يآثم بإبقائه في فيه) (١٣٠).





وأفاد المحقق الكركي رحمته الله، في جامعه، تعليقاً على ما أفاده العلامة الحلي رحمته الله، في مسألة مس المحدث كتابه القرآن: (والمراد بالمس: الملاقاة بشيء من البدن، والظاهر أن الإصابة بنحو الشعر والسن لا يعد مساً، ويراد بالكتابة الرقوم الدالة على مواد الكلمات، كما يسبق إلى الأفهام، فالإعراب لا يعد منها، بخلاف نحو الهمزة والتشديد، مع احتمال عدّ الجميع والعدم، لخلو الكتابة السابقة عن الجميع، ولا يحضرنى الآن في ذلك كلام لأحد) <sup>(١٣١)</sup>.

وقد فصل صاحب الجواهر رحمته الله، في ذلك قائلاً: (إن المدار في المس على العرف، كما في غيره من الألفاظ، والظاهر تحققه بمباشرة بعض أجزاء البدن من يد أو غيرها مما حلته الحياة أو لا، نعم يمكن استثناء الشعر سيما إذا كان مسترسلاً جداً، كما أن الظاهر أنه لا فرق بين الظواهر من البدن والبواطن، وكل ما شك في كونه فرداً للمس شك في المفهوم؛ فالأقوى وجوب اجتنابه للمقدمة <sup>(١٣٢)</sup>، وأما المس بخارج البدن كالثياب ونحوها فلا حرمة فيه قطعاً، وإجمالاً محصلاً <sup>(١٣٣)</sup>، ومنقولاً <sup>(١٣٤)</sup>، والمدار في المسوس على ما يسمى قرآناً أي مقروءاً، تحققت فيه الكتابة كما في أكثر الأفراد أو لا، كما إذا صنع بالمقراض أو بالنسج ونحو ذلك؛ فإن الظاهر عدم تسمية مثل ذلك كتابة، ولا ينافيه وجود النهي عن الكتابة، لعدم التعارض؛ واحتمال جعل النهي عن مس القرآن من المطلق <sup>(١٣٥)</sup>، الذي ينصرف إلى الشائع من الأفراد؛ ضعيف منافع للمستفاد من سياق الآية وغيرها من كون المنشأ في ذلك التعظيم، وبذلك يظهر أنه لا فرق في المكتوب بين المستقيم والمقلوب والمنقوش وغيرها) <sup>(١٣٦)</sup>.



### المطلب الثالث: حكم مس القرآن الكريم للمحدث بالحدث الأصغر

قال المحقق الحلبي رحمته الله، في الشرائع: (لا يجوز للمحدث مس كتابة القرآن، ويجوز له أن يمسه ما عدا الكتابة) <sup>(١٣٧)</sup>.

وفي المختصر: (وفي جواز مس كتابة المصحف للمحدث، قولان أصحهما المنع) <sup>(١٣٨)</sup>.

والظاهر من عبارة المختصر أن لفظ المحدث تعم الحدثين الأصغر والأكبر.

### المطلب الرابع: حكم مس القرآن الكريم للمحدث بالحدث الأكبر

قال المحقق الحلبي رحمته الله، في الشرائع: يكره للجنب مس المصحف <sup>(١٣٩)</sup>، ومثله في الرسائل <sup>(١٤٠)</sup>، والمختصر <sup>(١٤١)</sup>.

وفي الشرائع <sup>(١٤٢)</sup>، والرسائل <sup>(١٤٣)</sup>، يكره للحائض والنفساء مس المصحف. وفي المعتبر: (قال علم الهدى رحمته الله في المصباح: ولا يجوز للجنب مس المصحف،

وقال الشيخان في النهاية <sup>(١٤٤)</sup> والمبسوط <sup>(١٤٥)</sup> والمقنعة <sup>(١٤٦)</sup> بالكراهة، وكذا قال ابنا بابويه (قدس الله أسرارهم) <sup>(١٤٧)</sup>، لنا الأصل الإباحة، وما رووه أن

النبي صلى الله عليه وسلم، كتب في كتابه آية إلى قيصر <sup>(١٤٨)</sup>، وهو كافر مجنب في الظاهر؛ لأن الاغتسال لا يصح منه وهو بالعادة يلاقي الكتاب بيده ولأنه يجوز للجنب

مس كتب التفسير وإن كان فيها آيات من القرآن؛ ويدل على الكراهية من طريق الأصحاب ما رواه ابن عبد الحميد، عن أبي الحسن عليه السلام، قال:

(المصحف لا تمسه على غير طهر ولا جنباً ولا تعلقه، إن الله تعالى يقول: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ <sup>(١٤٩)</sup> (١٥٠) (١٥١).

وظاهر المحقق عليه السلام، أن مس المصحف الوارد في المقام ليس مساً للكتابة، ويؤيد ذلك ما أفاده السيد محمد بن علي الموسوي العاملي رحمته الله، في مداركه،

تعليقاً على ما أفاده المحقق الحلبي رحمته الله، في شرائعه: (قوله: (ومس المصحف) <sup>(١٥٢)</sup>،





المراد بالمصحف هنا: ما عدا كتابة القرآن من الورق والجلد والحكم بکراهة مسه مذهب الشيخين<sup>(١٥٣)</sup>، وأتباعهما<sup>(١٥٤)</sup>، واستدلوا عليه برواية إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: (المصحف لا تمسه على غير طهر ولا جنباً ولا تعلقه، إن الله تعالى يقول ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(١٥٥)(١٥٦)</sup>، وإنما حُمِلَ النهي على الكراهة، لضعف سند الرواية باشماله على عدة من المجاهيل والضعفاء، فلا يبلغ حجة في إثبات التحريم، ونقل عن السيد المرتضى رحمته الله، المنع من ذلك<sup>(١٥٧)</sup>؛ استناداً إلى هذه الرواية وهو بعيد جداً، وقال الصدوق رحمته الله، في كتابه: (وَمَنْ كَانَ جَنْبًا أَوْ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ؛ فلا يمس القرآن، وجائز له أن يمس الورق)<sup>(١٥٨)</sup>، وليس في كلامه تصريح بالكراهة، إلا أن المصير إليها أولى وإن ضعف سندها؛ لمناسبة التعظيم)<sup>(١٥٩)</sup>.

وفي توثيق رواية إبراهيم بن عبد الحميد: قال الشيخ رحمته الله، في تهذيبه: (ما رواه علي بن الحسن بن فضال، عن جعفر بن محمد بن محمد بن حكيم، وجعفر بن محمد بن أبي الصباح، جميعاً عن إبراهيم بن عبد الحميد...)<sup>(١٦٠)</sup>

### المطلب الخامس: التحقيق في آيات القرآن الكريم والروايات في (مس المحدث بالحدث الأكبر كتابة القرآن الكريم)

قال المحقق الحلي رحمته الله في المعتبر: (وفي جواز لمس كتابة المصحف للمحدث قولان: قال الشيخ رحمته الله في المبسوط: (ويكره للمحدث مس كتابة القرآن)<sup>(١٦١)</sup>، وقال في الخلاف: لا يجوز للمحدث والجنب والحايض أن يمس المكتوب من القرآن<sup>(١٦٢)</sup>، وعليه إجماع الفرقة...، وقال ابن بابويه رحمته الله، لا يمس الجنب ومن ليس على وضوء القرآن، ويمس الورق<sup>(١٦٣)</sup>، لنا: قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(١٦٤)</sup>، والمراد النهي، لا الخبر، و المظهر (مُفَعَّل)، من التطهير، لا يقال: المسلم طاهر، لقوله: (المؤمن لا ينجس)<sup>(١٦٥)</sup>؛ لأن التطهير هو التنزه



عن الأدناس والمسلم كذلك، ويؤيده قوله تعالى في قصة لوط: ﴿إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنْظَهُرُونَ﴾<sup>(١٦٦)</sup>، أي يتنزهون عن وطء الرجال، وقوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾<sup>(١٦٧)</sup>، أي لا يَحِضْنَ، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾<sup>(١٦٨)</sup>، أي ينقطع عنهن الحيض، فأطلق عليهن الطهارة وإن كنَّ محدثات، لأننا نقول: أما المسلم المُحدث، فيطلق عليه الطاهر لا المتطهر، ولهذا نقول: المُحدث إذا توضأ طهر ولو كان متطهراً قبل الوضوء، لما صح هذا الإطلاق؛ لأنه يكون تحصيلاً للحاصل، وقوله: أطلق على التي طهرت أنها طاهر وإن لم تغتسل بقوله: حتى يطهرن، يدل على كونها طاهرة ولا يدل على كونها متطهرة؛ وأما قصة لوط عليه السلام، فتدل على أن التطهير أمر زائد على كون الطاهر طاهراً، ويؤكد ما قلناه من منع المُحدث مس القرآن الكريم عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عمَّن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء؟ قال: (لا بأس، ولا يمس الكتاب)<sup>(١٦٩)</sup>، وكذلك ما ورد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان إسماعيل بن أبي عبد الله عليه السلام عنده فقال: يا بُني أقرأ المصحف، فقال: إني لست على وضوء، فقال: (لا تمس الكتاب، ومس الورق واقرأه)<sup>(١٧٠)</sup>، وهذه الأخبار لا تخلو من ضعف، والاستدلال بالآية فيه احتمالات؛ لكن مضمونها مشهور بين الأصحاب فالعمل بها أحوط، ويجوز للمُحدث مس ما عدا الكتابة، مثل مس الهامش والورق الخالي من الكتابة، وحمل المصحف وتعليقه على كراهية؛ وهو مذهب فقهاءنا<sup>(١٧١)</sup>.

ووجه الاستدلال بهذا الحديث: (المؤمن لا ينجس)، ما أورده العلامة الحلبي رحمته الله، في المنتهى: (المؤمن إنما يتناول حقيقة الحي، أمّا الميت فإنما يطلق عليه بالمجاز ويطهر، بالغسل إن كان مسلماً، أمّا الكافر فلا)<sup>(١٧٢)</sup>.

والظاهر من كلام المحقق الحلبي رحمته الله، من بيان حكم مس المصحف قد أفاد



دلالات متعددة، منها: الدلالة المعجمية، وذلك بإرجاع الكلمة إلى أصلها المعجمي كما فعل في تفسيره لمفردة (المتطهرين)، وكذلك من القصص القرآني حيث أفاد من قصة نبي الله لوط عليه السلام، وفي أثناء تفسيره للنص القرآني استعمل المنهج التحليلي في بيانه للحكم الفقهي، ومن جملة الدلالات المعرفية عند المحقق الحلي تت، أنه استعان بعلمي الحديث <sup>(١٧٣)</sup>، والرجال <sup>(١٧٤)</sup>، في أثناء تقييمه للنصوص الروائية الواردة عن المعصومين عليهم السلام، المتعلقة بحكم مس المصحف الشريف.

وفي موضع آخر من المعتبر: ويحرم على الجنب: (مس كتابة القرآن، وهو إجماع فقهاء الإسلام، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ <sup>(١٧٥)</sup>، وفي كتاب النبي صلى الله عليه وآله، لعمر بن جرم: (لا يمس القرآن إلا طاهر) <sup>(١٧٦)</sup>، ويحرم عليه مس اسم الله سبحانه ولو كان على درهم أو دينار أو غيرهما، روى عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (لا يمسّ الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله تعالى) <sup>(١٧٧)</sup>، والرواية ضعيفة السند <sup>(١٧٨)</sup>؛ لكن مضمونها مطابق لما يجب من تعظيم الله سبحانه، وفي جامع البزنطي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (سألته هل يمس الرجل الدرهم الأبيض، وهو جنب؟ فقال: والله إني لأوتى بالدرهم فأخذه وإني لجنب) <sup>(١٧٩)</sup>، وما سمعت أحداً يكره من ذلك شيئاً إلا أن عبد الله بن محمد كان يعيبهم عيباً شديداً، يقول: جعلوا سورة من القرآن في الدرهم فيعطى الزانية، وفي الخمر، ويوضع على لحم الخنزير، وفي كتاب الحسن بن محبوب، عن خالد عن أبي الربيع عن أبي عبد الله عليه السلام: (في الجنب يمس الدراهم وفيها اسم الله واسم رسوله؟ فقال: لا بأس به ربما فعلت ذلك) <sup>(١٨٠)</sup>، وقال الشيخان: (قدس الله أسرارهم)، ولا أسماء أنبياء الله، ولا الأئمة عليهم السلام، ولا أعرف المستند، ولعلّ الوجه رفع أسمائهم عن ملاقاته ما ليس بطاهر؛ وليس حجة، موجبة للتحريم، والقول بالكراهية أنسب) <sup>(١٨١)</sup>.



وأورد الحر العاملي رحمته الله، في الوسائل: (عن أبي عبد الله عليه السلام في الجنب يمس الدراهم وفيها اسم الله واسم رسوله؟ قال: لا بأس به ربما فعلت ذلك) <sup>(١٨٢)</sup>، أقول: يحتمل كون المس بحيث لا تصيب يده اسم الله واسم رسوله، ويحتمل الحمل على الضرورة، وقد حمله بعض الأصحاب على الجواز، وحمل حديث (عمار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا يمس الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله) <sup>(١٨٣)</sup>، والحديث على الكراهية <sup>(١٨٤)</sup>.

### الخاتمة

إنّ محاولة قراءة الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن الكريم قراءة فقهية تجعلنا نقف أمام محاور كثيرة مُستخلصين منها النتائج الآتية:

- ١- يُحرم على الجنب والحائض والنفساء قراءة سور العزائم الأربع وهي: اقرأ باسم ربك الذي خلق، والنجم، وتنزيل السجدة، وحم السجدة، والمناطق لأنهن مُحدثات بالحدث الأكبر.
- ٢- يُحرم على الجنب والحائض والنفساء قراءة كل واحدة من العزائم، وقراءة بعضها حتى البسمة، إذا نوى بها إحداها.
- ٣- يجوز للجُنب والحائض أن يقرأ ما شاء من القرآن، إلا سور العزائم الأربع.
- ٤- الظاهر يُكره للجُنب والحائض والنفساء قراءة ما زاد على سبع آيات من غير العزائم، وأشد من ذلك قراءة سبعين، وما زاد أغلظ كراهية.
- ٥- لا يجوز للمُحدث مسّ كتابة القرآن، ويجوز له أن يمسّ ما عدا الكتابة.
- ٦- الظاهر يُكره للجُنب والحائض والنفساء مسّ المُصحف، المُراد بالمُصحف هنا: ما عدا كتابة القرآن من الورق والجلد.





## الهوامش:

- (٢٦) تفسير مجمع البيان: ٨ / ٩٧.
- (٢٧) شرائع الإسلام: ١ / ٢٢.
- (٢٨) أحمد ابن محمد بن أبي نصر زيد، مولى السكون، أبو جعفر، وقيل أبو علي، المعروف بالبزنطي... وكان له اختصاص بأبي الحسن الرضا عليه السلام، وأبي جعفر عليه السلام، أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنه وأقروا له بالفقه، مات رحمه الله سنة إحدى وعشرين ومائتين بعد وفاة الحسن بن علي ابن فضال بثمانية أشهر، خلاصة الأقوال: ٦١، رقم: ١.
- (٢٩) ينظر: وسائل الشيعة: ١ / ٤٩٤، ح: ١١.
- (٣٠) سورة المزمل: ٢٠.
- (٣١) تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٨، ح: ٣٩.
- (٣٢) الأصحاب: (قد يطلقه بعض الفقهاء على كبار علماء مذهبه)، المصطلحات: ٣٥١.
- (٣٣) تهذيب الأحكام: ١ / ٣٧٣، ح: ٢٥.
- (٣٤) المعبر: ١ / ١٨٦ - ١٨٧.
- (٣٥) ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار: ١ / ٤٦٨.
- (٣٦) المعبر: ١ / ١٨٧.
- (٣٧) ينظر: وسائل الشيعة: ١ / ٤٩٤، ح: ١١.
- (٣٨) قال الشهيد الثاني (ت ٩٦٥هـ)، تتأثر: الموثق: (سُمي بذلك؛ لأن راويه ثقة، وإن كان مخالفاً، وبهذا فارق الصحيح، مع اشتراكهما في الثقة، ويقال له: القوي أيضاً، لقوة الظن بجانبه بسبب توثيقه، وهو ما دخل في طريقه: (من نصّ الأصحاب على توثيقه، مع فساد عقيدته، بأن كان من إحدى الفرق المخالفة للإمامية،

- (١) معجم مقاييس اللغة: ٢ / ٣٦، (مادة: حدث).
- (٢) المسائل المتخبة: ١٥.
- (٣) ينظر: شرائع الإسلام: ١ / ١٢.
- (٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٢.
- (٥) ينظر: المعبر: ١ / ١٨٧.
- (٦) الرسائل التسع: ٣٣٦.
- (٧) المختصر النافع: ٨.
- (٨) العلل: ٢ / ٢٤٤.
- (٩) المعبر: ١ / ١٧٨.
- (١٠) المصدر نفسه: ١ / ٢٥.
- (١١) ينظر: المختصر النافع: ١٠.
- (١٢) رسائل الشريف المرتضى تتأثر: ١ / ٢١٧.
- (١٣) الرسائل التسع: ٣١١ - ٣٣٦.
- (١٤) م.ق: ٣١١ - ٣٣٦.
- (١٥) ينظر: المعبر: ١ / ٢٥٧.
- (١٦) شرائع الإسلام: ١ / ٢٩.
- (١٧) المختصر النافع: ١١.
- (١٨) م.ق: ٨.
- (١٩) المعبر: ١ / ٢٢٣.
- (٢٠) ينظر: روض الجنان: ١٦.
- (٢١) الرسائل التسع: ٣١١.
- (٢٢) المعبر: ١ / ١٧٨.
- (٢٣) منتهى المطلب: ١ / ٢١٥ - ٢١٦.
- (٢٤) الحدائق الناضرة: ٣ / ٥٥.
- (٢٥) سورة السجدة: ١٨.



- وإن كان من الشيعة)، الرعاية في علم الدراية: ٨٤.
- (٥٢) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٢٨، ح: ٣٩، و ١ / ١١٤، ح: ٣.
- (٥٣) ينظر: الكافي: ٣ / ١٠٦، ح: ٢.
- (٥٤) مَنْ لا يحضره الفقيه: ٣ / ٥٥٢، ح: ٤٨٩٩.
- (٥٥) ينظر: جواهر الكلام: ٣ / ٦٨.
- (٥٦) ويقصد بقاعدة التسامح في السنن: (تفيد أنه من أدى مستحبًا لا اعتقاده باستحبابه فله ثوابه وإن ثبت أن دليل استحبابه غير صحيح، بل وحتى لو تبين أنه غير مستحب واقعيًا)، مصطلحات ومفردات فقهية: ٢٠٠٠.
- (٥٧) الخصال: ٣٥٧، ح: ٤٢.
- (٥٨) مصباح الفقيه: ٣٢٤ - ٣٢٦.
- (٥٩) مدارك الأحكام: ١ / ١٧٧ - ١٧٩.
- (٦٠) شرائع الإسلام: ١ / ٢٢.
- (٦١) المختصر النافع: ٩.
- (٦٢) المصدر نفسه: ١ / ٢٥.
- (٦٣) الرسائل التسع: ٣٣٧؛ ويُنظر المختصر النافع: ١٠.
- (٦٤) المصدر نفسه: ٣٣٧.
- (٦٥) ينظر: الرسائل التسع: ١٦٥.
- (٦٦) المختصر النافع: ١١.
- (٦٧) النهاية: ٢٠ - ٢١.
- (٦٨) ينظر: المسوط: ١ / ٢٩.
- (٦٩) ينظر: تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٨، ح: ٤١، الاستبصار: ١ / ١١٤ - ١١٥، ح: ٥.
- (٧٠) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٢٨، ح: ٤١ - ٤٢، ينظر: وسائل الشيعة: ١ / ٤٩٤.
- (٧١) خلاصة الأقوال: ٣٥٠، رقم: ٣.
- (٣٩) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٧، ح: ٦، الاستبصار: ١ / ١١٥، ح: ٦.
- (٤٠) ويقصد بالدفع: (الدفع، الرد، المعارضة، عدم الموافقة على قول أو فعل أو حكم وغير ذلك)، المصطلحات: ٣٩٣.
- (٤١) جامع المدارك: ١ / ٧٠ - ٧١.
- (٤٢) المعتبر: ١ / ١٨٦ - ١٨٧.
- (٤٣) قال المقداد السيوري تثنؤً، في شرح المختصر ٤٥ النافع: (وقول مشهور: أي بين الفقهاء، ولم يجد له دليلاً)، التنقيح الرائع لمختصر الشرائع: ١ / ٩.
- (٤٤) قال الشيخ علي خازم: (الأقوى: ما كان بنظر صاحب الرسالة كذلك)، ٩٢.
- (٤٥) الانتصار: ١٢١.
- (٤٦) الخلاف: ١ / ١٠٠ - ١٠١، مسألة: ٤٧.
- (٤٧) المعتبر: ١ / ١٨٦ - ١٨٧.
- (٤٨) ينظر: الكافي: ٣ / ٥٠، ح: ٢، وتهذيب الأحكام: ١ / ١٢٨، ح: ٣٧، والاستبصار: ١ / ١١٤، ح: ١، تهذيب الأحكام: ١ / ٢٦ - ٢٧، ح: ٦.
- (٤٩) ينظر: علل الشرائع: ١ / ٢٨٨، ح: ١، والاستبصار: ١ / ١١٥، ح: ٦.
- (٥٠) تهذيب الأحكام: ١ / ١٧١، ح: ٢٥.
- (٥١) المصدر نفسه: ١ / ١٢٨، ح: ٣٨، الاستبصار: ١ / ١١٤، ح: ٢.



- (٧٢) المصدر نفسه: ٣٥٦، رقم: ١.
- (٧٣) المعتبر: ١ / ١٩٠.
- (٧٤) سورة المزمل: ٢٠.
- (٧٥) ينظر: علل الشرائع: ١ / ٢٨٨، رقم: ١.
- (٧٦) المعتبر: ١ / ٢٣٣ - ٢٣٤.
- (٧٧) مسالك الأفهام: ١ / ٥٢.
- (٧٨) شرائع الإسلام: المحقق الحلبي رحمته الله، ١ / ٢٢.
- (٧٩) ينظر: الانتصار: ١٢٢، مسألة: ٢٢، (قراءة القرآن للجنب والحائض).
- (٨٠) ينظر: الخلاف: ١ / ١٠٠ - ١٠١، مسألة: ٤٧.
- (٨١) ينظر: المعتبر: ١ / ١٨٧.
- (٨٢) ذكرى الشيعة: ١ / ٢٦٩.
- (٨٣) المهذب: ١ / ٣٤.
- (٨٤) المختلف: ١ / ٣٣٣ - ٣٣٤.
- (٨٥) ينظر: تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٨، ح: ٤١ - ٤٢، الاستبصار: ١ / ١١٥، ح: ٥.
- (٨٦) ينظر: الاستبصار: ١ / ١١٥، ح: ٦.
- (٨٧) ينظر: الاستبصار: ١ / ١١٥، ح: ٦.
- (٨٨) سورة المزمل: ٢٠.
- (٨٩) تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٨، ح: ٣٨، الاستبصار: ١ / ١١٤، ح: ٢.
- (٩٠) ينظر: تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٨، ح: ٣٤٨، الاستبصار: ١ / ١١٤، ح: ٣٨١.
- (٩١) ينظر: الكافي: ٣ / ٥٠، ح: ٢، وتهذيب الأحكام: ١ / ١٢٨، ح: ٣٧، والاستبصار: ١ / ١١٤، ح: ١، تهذيب الأحكام: ١ / ٢٦ - ٢٧، ح: ٦.
- (٩٢) المعتبر: ١٩٠.
- (٩٣) المعتبر: ١ / ١٩٠.
- (٩٤) ويقصد بالضمير: (هو ما يطوي ذكر المعصوم عليه السلام، مثل أن يقول الصحابي أو أحد أصحاب الأئمة عليهم السلام، سألته عن كذا، وأمرني بكذا، ونحو ذلك... واستعمله أصحابنا للتقية)، نهاية الدراية: ٢٠٦.
- (٩٥) ينظر: تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٨، ح: ٤١، والاستبصار: ١ / ١١٤ - ١١٥، ح: ٥.
- (٩٦) وسائل الشيعة: ١ / ٤٩٢، باب: ١٩، من أبواب الجنابة، ح: ٢.
- (٩٧) ينظر: الانتصار: ١٢٢، مسألة: ٢٢، (قراءة القرآن للجنب والحائض).
- (٩٨) ينظر: غنية النزوع: ٣٧.
- (٩٩) ينظر: فقه القرآن: ١ / ٥٠.
- (١٠٠) ينظر: المهذب: ١ / ٣٤.
- (١٠١) المتقنة: ٥٢.
- (١٠٢) ينظر: النهاية: ٢٠.
- (١٠٣) ينظر: الاستبصار: ١ / ١١٥، ذيل الحديث ٥.
- (١٠٤) ينظر: تهذيب الأحكام: ج ١ / ١٢٨، ذيل الحديث ٣٩.
- (١٠٥) الخلاف: ١ / ١٠٠، مسألة: ٤٧.
- (١٠٦) ينظر: المبسوط: ١ / ٢٩.
- (١٠٧) كشف اللثام: ٢ / ٣٩ - ٤٠.
- (١٠٨) ينظر: شرائع الإسلام: ١ / ٢٢.
- (١٠٩) وسائل الشيعة: ١ / ٤٩٤، باب: ١٩، من أبواب الجنابة، ح: ١٠.





(١٣١) جامع المقاصد: ١ / ٢٣٢.

(١١٠) ينظر: الوسيلة: ٥٥.

(١٣٢) إن مقدمة الواجب عند الأصوليين: هي

(١١١) ينظر: تحرير الأحكام: ١ / ٩٢،

ما لا بد من فعله لحصول الواجب، أو للعلم

مسألة: ٢٠١.

بحصوله، وتنقسم مقدمة الواجب إلى قسمين هما:

(١١٢) ينظر: منتهى المطلب: ٢ / ٢١٩،

مقدمة الوجوب: وهي التي تتعلق بها التكليف

الفرع: الثالث.

بالواجب، أو يتوقف شغل الذمة عليها كدخول

(١١٣) لم نعر عليه في نهاية الأحكام على نسبة

الوقت بالنسبة للصلاة، فهو مقدمة لوجوب

ذلك إلى القاضي تتأثر.

الواجب في ذمة المكلف، وكالاتماعة لوجوب

(١١٤) ينظر: الخصال: ٣٥٧ - ٣٥٨، ذيل

الحج، وحولان الحول لوجوب الزكاة، فهذه

الحديث رقم: ٤٢.

المقدمة ليست واجبة على المكلف باتفاق ومقدمة

(١١٥) نقل عنه تتأثر، الشهيد الأول تتأثر، في

الوجود: وهي التي يتوقف عليها وجود الواجب

ذكرى الشيعة: ١ / ٢٦٩.

بشكل شرعي صحيح لتبرأ منه الذمة كالوضوء

(١١٦) الجامع للشرائح: ص ٣٩.

بالنسبة للصلاة، فلا توجد الصلاة الصحيحة إلا

(١١٧) الخصال: ٣٥٧، حديث رقم: ٤٢.

بوجود الوضوء، ولا تبرأ ذمة المكلف بالصلاة إلا

(١١٨) ينظر: الجمل والعقود: ٤٥.

بالوضوء، ومقدمة الوجود قد تكون في مقدور

(١١٩) ينظر: ذكرى الشيعة: ١ / ٢٦٩.

المكلف فتجب، وقد لا تكون في مقدوره فلا تجب،

(١٢٠) وسائل الشيعة: ١ / ٤٩٣، باب ١٩

معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ٣ / ٣٣٤.

من أبواب الجنابة، حديث رقم: ٣.

(١٣٣) ويقصد بالإجماع المحصل: هو الذي يحصله

(١٢١) ينظر: مَنْ لا يحضره الفقيه: ٣ / ٥٥٢،

الفقيه بنفسه بتتبع أقوال المفتين، ينظر: أصول

ح: ٤٨٩٩.

الفقه: ٣ / ١٢٠.

(١٢٢) ينظر: نهاية الأحكام: ١ / ١٠٢.

(١٣٤) ويقصد بالإجماع المنقول: هو الذي لم يحصله

(١٢٣) كشف اللثام: ٢ / ٣٩ - ٤٠.

الفقيه بنفسه وإنما نقله إليه مَنْ حصله من الفقهاء

(١٢٤) ينظر: شرائع الإسلام: ١ / ٢٢.

الآخرين، ينظر: أصول الفقه: ٣ / ١٢٠.

(١٢٥) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٢٢.

(١٣٥) قال الشيخ علي خازم: (المطلق: الواجب الذي

(١٢٦) جواهر الكلام: ٣ / ٧٢.

لا يشترط فيه خارج عنه وإن توقف وجوده عليه،

(١٢٧) المعتبر: ١ / ١٧٦.

كالصلاة المتوقفة على الطهارة)، مدخل إلى علم

(١٢٨) منتهى المطلب: ٢ / ١٥٤.

الفقه عند المسلمين الشيعة: ٩٤.

(١٢٩) تذكرة الفقهاء: ١ / ١٣٦.

(١٣٦) جواهر الكلام: ٢ / ٣١٧ - ٣١٨.

(١٣٠) المهذب: ١ / ١٣٨ - ١٣٩.





- ٢٩ / ١ .
- (١٣٧) شرائع الإسلام: ١ / ١٩ .
- (١٣٨) المصدر نفسه: ٧ .
- (١٣٩) شرائع الإسلام: ١ / ٢٢ .
- (١٤٠) الرسائل التسع: ٣٣٧ .
- (١٤١) المختصر النافع: ٩ .
- (١٤٢) ينظر: شرائع الإسلام: ١ / ٢٩ .
- (١٤٣) الرسائل التسع: ٣٣٧ - ٣٣٨ .
- (١٤٤) النهاية: ٢٠ .
- (١٤٥) ينظر: المبسوط: ١ / ٢٩ .
- (١٤٦) قال الشيخ المفيد رحمته، لا يمس الجنب: «أسماء الله تعالى مكتوباً في لوح، أو قرطاس، أو فص أو غير ذلك، ولا يمس القرآن...»، ومثله في الحيز، هذا ما وقف عليه عند الشيخ رحمته، والظاهر ان حرف (لا) تفيد الكراهة، المقنعة: ٥٢ - ٥٤ .
- (١٤٧) قال الشيخ علي بن بابويه القمي رحمته: (ولا تمس القرآن إذا كنت جنباً أو على غير وضوء ومس الورق)، فقه الرضا: ٨٥، وقال الشيخ محمد بن علي بن بابويه (الصدوق) رحمته، بمثل ما أورده والده، الهداية: ٩٦ .
- (١٤٨) المغني: ١ / ١٣٧ .
- (١٤٩) سورة الواقعة: ٧٩ .
- (١٥٠) تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٧، ح: ٣٥، والاستبصار: ١ / ١١٣، ح: ٣ .
- (١٥١) المعتبر: ١ / ١٩٠ - ١٩١ .
- (١٥٢) شرائع الإسلام: ١ / ٢٢ .
- (١٥٣) ينظر: المقنعة: ٥٢ - ٥٤، والمبسوط:
- (١٥٤) نقل عن سلار رحمته، الشهيد الأول رحمته، في الدروس الشرعية: ١ / ٩٦، وابن حمزة رحمته، في الوسيلة: ٥٥، ابن البراج رحمته، في المهذب: ٣٤ / ١ .
- (١٥٥) سورة الواقعة: ٧٩ .
- (١٥٦) تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٧، ح: ٣٥، والاستبصار: ١ / ١١٣، ح: ٣ .
- (١٥٧) نقل عنه المحقق الحلي رحمته، في المعتبر: ١ / ١٩٠، والعلامة الحلي رحمته، في المنتهى: ٢ / ٢٢١ .
- (١٥٨) مَنْ لا يحضره الفقيه: ١ / ٨٧، ح: ١٩١ .
- (١٥٩) مدارك الأحكام: ١ / ٢٨٧ .
- (١٦٠) تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٧، ح: ٣٥ .
- (١٦١) المبسوط: ١ / ٢٣ .
- (١٦٢) ينظر: الخلاف: ١ / ٩٩، مسألة: ٤٦ .
- (١٦٣) ينظر: الهداية: ٩٦، والمقنع: ٤١ .
- (١٦٤) سورة الواقعة: ٧٩ .
- (١٦٥) سنن ابن ماجه: ١ / ١٧٨ .
- (١٦٦) سورة الأعراف: ٨٢ .
- (١٦٧) سورة آل عمران: ١٥ .
- (١٦٨) سورة البقرة: ٢٢٢ .
- (١٦٩) الكافي: ٣ / ٥٠ .
- (١٧٠) الاستبصار: ١ / ١١٣ .
- (١٧١) المعتبر: ١ / ١٧٥ - ١٧٦ .
- (١٧٢) منتهى المطلب: ١ / ١٧٢ .
- (١٧٣) يقصد بعلم الحديث: (هو بما جاء عن المعصوم عليه السلام، من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والإمام عليه السلام،





الرعاية في علم الدراية: ٥٠، ينظر: نهاية الدراية: ٨٥، فيما ذهب معاصرو الإمامية إلى أنه: (كلام يحكي قول المعصوم عليه السلام)، أو فعله أو تقريره وبهذا الاعتبار ينقسم إلى الصحيح ومقابله، وبهذا علم أنّ ما لا ينتهي إلى المعصوم عليه السلام، ليس حديثاً، المصدر نفسه: ٨٠.

(١٧٤) أشار الشيخ محمد بن الحسن الطوسي تتذّر في الأبواب: (إن دراسة علم الرجال ومعرفة أحوال الرواة متعين على كل فقيه يريد استنباط الأحكام وممارسة

عملية الاجتهاد)، الأبواب: ٥، وبعبارة أخرى فقد عرفه السيد أبو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ) تتذّر، (وهو علم يتوقف عليه الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية

من مصادرها وأصولها)، معجم رجال الحديث: ٩/١، ويمكن توضيح ذلك أكثر: بأنه: (علم يبحث فيه عن أحوال الرواة من حيث اتصافهم بشرائط قبول

أخبارهم وعدمه، وإن شئت قلت: هو علم يبحث فيه عن أحوال رواة الحديث التي لها دخل في جواز قبول قولهم وعدمه) كليات في علم الرجال: ١١.

(١٧٥) سورة الواقعة: ٧٩.

(١٧٦) السنن الكبرى: ١ / ٤٦١، باب الحائض لا تمس المصحف ولا تقرأ القرآن.

(١٧٧) تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٦، حديث رقم: ٣١، والاستبصار: ١ / ١١٣، ح: ١.

(١٧٨) واكثر الضعف بهذه الرواية (أحمد بن محمد بن الحسن: ابن الوليد، روى الشيخ تتذّر في التهذيب وغيره عن الشيخ المفيد تتذّر، عنه كثيراً، ولم أجده في كتب الرجال)، نقد الرجال: ١ / ١٥٣، رقم: ١٣١

(١٧٩) وسائل الشيعة: ١ / ٤٩٢، باب ١٨، حكم لمس الجنب شيئاً عليه اسم الله والدرهم، ح: ٣.

(١٨٠) المصدر نفسه: ١ / ٤٩٢، باب ١٨، حكم لمس الجنب شيئاً عليه اسم الله والدرهم، ح: ٤.

(١٨١) المعتمد: ١ / ١٨٧ - ١٨٨.

(١٨٢) وسائل الشيعة: ١ / ٤٩٢، باب ١٨، حكم لمس الجنب شيئاً عليه اسم الله والدرهم، ح: ٤.

(١٨٣) م. ن: ١ / ٤٩١، باب ١٨، حكم لمس الجنب شيئاً عليه اسم الله والدرهم، ح: ١.

(١٨٤) م. ن: ١ / ٤٩١ - ٤٩٢.





## المصادر والمراجع

٧. تذكرة الفقهاء: الشيخ جمال الدين الحسن بن يوسف العلامة الحلبي رحمته الله، تح ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم، ط١ - ١٤١٤ هـ.
٨. تفسير مجمع البيان: الشيخ الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ)، تح: لجنة من العلماء والمحققين والأخصائيين، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١ - ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
٩. التتقيح الرائع لمختصر الشرائع: الشيخ جمال الدين مقداد بن عبد الله السيوري الحلبي (ت ٨٢٦ هـ)، تح: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمرى، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي رحمته الله، قم، (ب - ط)، ١٤٠٤ هـ.
١٠. تهذيب الأحكام: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، تح: السيد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٤، ١٣٦٣ ش.
٤. أصول الفقه: الشيخ محمد رضا المظفر (ت ١٣٨٣ هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، (ب - طوت).
٥. الانتصار: الشريف المرتضى (ت ٤٣٦ هـ)، تح: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٥ هـ.
٦. تحرير الأحكام: الشيخ جمال الدين الحسن بن يوسف العلامة الحلبي (ت ٧٢٦ هـ)، تح: إبراهيم البهادلي، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، ط١ - ١٣٢٠ هـ.





- آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط ١- ١٤٠٨هـ.
١٣. الجامع للشرائع: يحيى بن سعيد الحلي (ت ٦٨٩هـ)، تحقيق وتخريج: جمع من الفضلاء: إشراف: الشيخ جعفر السبحاني، مؤسسة سيد الشهداء عليهم السلام العلمية، (ب - ط)، ١٤٠٥هـ.
١٤. الجمل والعقود في العبادات: الشيخ محمد ابن الحسن الطوسي، تصحيح و ترجمة وحواشي ومقدمة: محمد واعظ زاده خراساني، (ب - ط)، ١٣٤٧ش.
١٥. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: الشيخ محمد حسن النجفي (ت ١٢٦٦هـ) تتمة، تح: عباس القوجاني، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط ٢ - ١٣٦٥ش.
١٦. الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: الشيخ يوسف آل عصفور البحراني (ت ١١٨٦هـ) مؤسسة النشر الإسلامية التابعة لجماعة المدرسين، قم.
١٧. الخصال: الشيخ محمد بن علي بن موسى ابن بابويه القمي الصدوق (ت ٣٨١هـ)، تح: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم،
- (ب - ط)، ١٤٠٣هـ - ١٣٦٢ش.
١٨. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: الشيخ جمال الدين أبي منصور الحسن بن يوسف العلامة الحلي، تح: الشيخ جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، ط ١، ١٤١٧هـ.
١٩. الخلاف: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي تتمة، تح: جماعة من المحققين، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ١٤٠٧هـ.
٢٠. الدروس الشرعية في فقه الإمامية: الشيخ محمد بن مكّي العاملي (المعروف بالشهيد الأول)، (ت ٧٨٦هـ)، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامية التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط ٢ - ١٤١٧هـ.
٢١. ذكرى الشيعة إلى أحكام الشريعة: الشيخ محمد بن مكّي العاملي (المعروف بالشهيد الأول)، تح: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، لإحياء التراث، قم، ط ١ - ١٤١٩هـ.
٢٢. رجال ابن داود: تقى الدين الحسن بن علي ابن داود الحلي (ت ٧٠٧هـ) تتمة، تح: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، (ب - ط)، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
٢٣. الرسائل التسع: أبو القاسم نجم الدين





- جعفر ابن الحسن المحقق الحلبي (ت ٦٧٦هـ)، تح: رضا الأستاذي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي تق، قم، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٣٧١ش.
٢٤. رسائل الشريف المرتضى: الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ) تق، تح: السيد أحمد الحسيني، إعداد: السيد مهدي الرجائي، دار القرآن الكريم، قم، ١٤٠٥هـ.
٢٥. الرعاية في علم الدراية: الشيخ زين الدين بن علي بن أحمد الجبعي العاملي المعروف بالشهيد الثاني، (ت ٩٦٥هـ)، تح: عبد الحسين محمد علي البقال، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، ط ٢ / ١٤٠٨هـ.
٢٦. روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان: الشيخ زين الدين بن علي العاملي (المعروف بالشهيد الثاني)، تح: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، بوستان كتاب، قم، ط ١ - ١٤٢٢هـ.
٢٧. سنن ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (ب - ط وت).
٢٨. السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار الفكر، (ب - ط وت).
٢٩. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: الشيخ نجم الدين جعفر بن الحسن المحقق الحلبي تق، تح: السيد صادق الشيرازي، نشر: استقلال، ط ٢ - ١٤٠٩هـ.
٣٠. علل الشرائع: الشيخ محمد بن علي بن موسى ابن بابويه القمي الصدوق (ت ٣٨١هـ)، تح: السيد محمد صادق بحر العلوم، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعها النجف الأشرف، (ب - ط)، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م.
٣١. غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع: السيد حمزة بن علي بن زهرة الحلبي (ت ٥٨٥هـ)، تح: الشيخ إبراهيم البهادري، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، ط ١، ١٤١٧هـ.
٣٢. فقه القرآن: قطب الدين أبو الحسين سعيد ابن هبة الله الراوندي (ت ٥٧٣هـ)، تح: السيد أحمد الحسيني، مكتبة آية الله العظمى النجفي المرعشي، ط ١، ١٤٠٥هـ.
٣٣. الكافي: الشيخ محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩هـ)، تح: علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط ٣ - ١٣٦٧ش.





٣٤. كشف اللثام: الشيخ بهاء الدين محمد  
ابن الحسن الأصفهاني (المعروف بالفاضل  
الهندي)، (ت ١٣٧هـ)، تح: مؤسسة النشر  
الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم،  
ط ١ - ١٤١٧هـ ش.
٣٥. كليات في علم الرجال: الشيخ جعفر  
السبحاني، مؤسسة النشر الإسلامي  
التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط ٢ -  
١٤١٤هـ.
٣٦. المبسوط في فقه الإمامية: الشيخ محمد  
ابن الحسن الطوسي، تح: السيد محمد  
تقي الكشفي، المكتبة المرتضوية لإحياء  
الأثار الجعفرية، قم، (ب - ط)، ١٣٨٧هـ.
٣٧. المختصر النافع: الشيخ نجم الدين جعفر  
ابن الحسن المحقق الحلي رحمته، قسم  
الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة،  
طهران، ط ٢ - ٣، ١٤٠٢هـ - ١٤١٠هـ
٣٨. مختلف الشيعة: الشيخ جمال الدين أبو  
منصور الحسن بن يوسف العلامة الحلي،  
تح: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة  
لجماعة المدرسين، قم، ط ٢ - ١٤١٣هـ.
٣٩. مدارك الأحكام في شرح شرائع الاسلام:  
السيد محمد العاملي (ت ١٠٠٩هـ)، تح  
نشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام، لإحياء التراث،
٤٠. مدخل إلى علم الفقه عند المسلمين الشيعة:  
الشيخ علي خازم، دار الغربية للطباعة  
والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ -  
١٩٩٣ م.
٤١. مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام:  
الشيخ زين الدين بن علي العاملي المعروف  
بالشهيد الثاني، تح: مؤسسة المعارف  
الإسلامية، قم، ط ١ - ١٤١٣هـ.
٤٢. المسائل المنتخبة: السيد علي السيستاني،  
مكتب آية الله العظمى السيد السيستاني،  
قم، ط ٢، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣ م.
٤٣. المسائل المنتخبة: السيد محمد الروحاني  
(ت ١٤١٨هـ)، مكتبة الإيمان، بيروت،  
(ب - ط)، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م.
٤٤. مستدركات علم رجال الحديث: الشيخ  
علي النمازي الشاهرودي (ت ١٤٠٥هـ)،  
ابن المؤلف، ط ١.
٤٥. مصباح الفقيه: المحقق آقا رضا الهمداني  
(ت ١٣٢٢هـ)، تح: محمد الباقر - نور  
علي النوري - محمد الميرزائي - السيد نور  
الدين جعفران، مؤسسة الجعفرية لإحياء  
التراث، قم، ط ١ - ١٤١٩هـ.
٤٦. مصطلحات ومفردات فقهية: إعداد مركز





- المعجم الفقهي، (ب - ط وت - ونشر).  
 ٤٧. المصطلحات: إعداد مركز المعجم الفقهي، (ب - ط وت).  
 ٤٨. المعتبر في شرح المختصر: الشيخ نجم الدين جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، تح: عدة من الأفاضل، مؤسسة سيد الشهداء، قم، (ب - ط)، ١٣٦٤هـ.  
 ٤٩. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة، (ب - ط وت).  
 ٥٠. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة: السيد أبو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، (ب - ط)، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.  
 ٥١. معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الإعلام الإسلامي، قم، (ب، ط)، ١٤٠٤هـ.  
 ٥٢. المغني: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت ٦٢٠هـ)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بيروت، (ب - ط وت).  
 ٥٣. المقنعة: الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)، تح مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط ٢ - ١٤١٠هـ.  
 ٥٤. ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار: الشيخ محمد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ) تَدْوِي، تح: السيد مهدي الرجائي، مكتبة آية الله المرعشي تَدْوِي، ق، ١٤٠٦هـ.  
 ٥٥. مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه: الشيخ محمد بن علي ابن موسى بن بابويه القمي الصدوق تَدْوِي، تح: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط ٢ - ١٤٠٤هـ.  
 ٥٦. منتهى المطلب في تحقيق المذهب: الشيخ جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف العلامة الحلبي، تح: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، ط ١ - ١٤٢٤هـ.  
 ٥٧. المهذب البارع: الشيخ جمال الدين أحمد بن محمد بن فهد الحلبي (ت ٨٤١هـ)، تح: الشيخ مجتبي العراقي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، (ب - ط)، ١٤١١هـ.  
 ٥٨. المهذب: الشيخ عبد العزيز بن البراج الطرابلسي المعروف بالقاضي ابن البراج (ت ٤٨١هـ)، تح: مؤسسة سيد الشهداء العلمية، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة



الحسون، منشورات آية العظمى المرعشي  
النجفي، ط ١، ١٤٠٨هـ.

لجامعة المدرسين، قم، ١٤٠٦ هـ

٥٩. نقد الرجال: السيد مصطفى بن الحسين  
الحسيني التفرشي (ق ١١)، تح: مؤسسة  
آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، قم، ط ١ -  
١٤١٨هـ.

٦٠. نهاية الأحكام في معرفة الأحكام: الشيخ  
جمال الدين الحسن العلامة الحلبي (ت)، تح:  
مؤسسة إسماعيليان، قم، ط ٢ - ١٤١٠هـ.  
٦١. نهاية الدراية: السيد حسن الصدر  
(ت ١٣٥١هـ)، تح: ماجد الغرباوي، نشر:  
المشعر، (ب - ط و ت).

٦٢. النهاية في مجرد الفقه والفتاوى: الشيخ  
محمد بن الحسن الطوسي (ت)، انتشارات  
قدس محمدي، قم، (ب - ط - و ت).  
٦٣. الهداية: الشيخ محمد بن علي بن الحسين  
ابن بابويه القمي (ت)، تح: مؤسسة الإمام  
الهادي (عليه السلام)، ط ١ - ١٤١٨هـ.

٦٤. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة:  
الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت)،  
تح: الشيخ عبد الرحيم الرياني الشيرازي، دار  
إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٥، ١٤٠٣هـ /  
١٩٨٣م.

٦٥. الوسيلة إلى نيل الفضيلة: أبو جعفر  
محمد بن علي الطوسي (المعروف بابن  
حمره)، (ت ٥٦٠هـ)، تح: الشيخ محمد



